قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

إستثمار الغاز الطبيعي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية

Natural Gas Investment and Its Role in Enhancing Economic Growth in Iraq: An Analytical Study

م.د. هدى رعد هاشم*

جامعة سامراء/ كلية الإدارة والاقتصاد

Keywords

Natural Gas Investment

Economic Growth

Iraq

Energy Sector

Abstract

This study addresses a strategically significant topic: the investment in natural gas in Iraq, examining both the current reality and the extent of its impact on two key economic indicators—Gross Domestic Product (GDP) and the trade balance—over the period from 2010 to 2022. The significance of this research stems from the fact that natural gas remains one of the most underutilized resources in Iraq, despite the country possessing vast reserves of this vital commodity. If properly harnessed, it can play a crucial role in achieving sustainable economic development and serve as a viable financial alternative or complement to traditional oil revenues. The study aims to assess the actual state of the natural gas sector in Iraq and identify the structural and institutional challenges hindering its optimal utilization. Chief among these challenges are the inadequate technical an technological infrastructure, the lack of legal and regulatory frameworks conducive to investment, and the instability of the overall economic policies. Furthermore, the research seeks to examine the relationship between the volume of natural gas production and the level of GDP, and to analyze whether this production has a tangible effect on improving the trade balance by reducing imports or enhancing exports. A descriptive-analytical methodology was employed, supported by reliable quantitative data sourced from the Central Bank of Iraq and other official institutions. The relationships among the three main variables—natural gas production, GDP, and trade balance—were analyzed using comparative economic tools over a span exceeding a decade. The findings indicate a clear positive correlation between natural gas production and GDP, where the gradual increase in production contributed to the growth of overall economic output. However, the study also reveals the limited impact of gas production on the trade balance, which continued to suffer persistent deficits due to the country's reliance on importing petroleum derivatives and related industrial goods. This underscores the limited capacity of the gas sector to close the trade gap in the absence of effective export-oriented strategies. The study concludes with a call to restructure the natural gas sector within a long-term economic vision. This vision should focus on developing infrastructure, revitalizing the investment climate, and integrating financial and energy policies to transform natural gas into a true engine for economic growth. Additionally, it emphasizes the need to reduce dependence on oil as the sole source of public revenue and to enhance the contribution of non-oil sectors through the optimal utilization of available resources.

***Lect. Dr. Huda Raad Hashem**

hudaraad39@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ المقال:
القبول:30\6\2026

الكلمات المفتاحية:
استثمار الغاز الطبيعي النمو الاقتصادي العراق قطاع الطاقة

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعًا ذا أهمية استراتيجية يتمثل في استثمار الغاز الطبيعي في العراق، من حيث الواقع الفعلي ومدى تأثير هذا الاستثمار في مؤشرين اقتصاديين أساسيين، هما الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وذلك خلال المدة من (٢٠١٠–٢٠٢٢). تنبع أهمية الدراسة من كون الغاز الطبيعي يُعد أحد أبرز الموارد غير المستغلة بالشكل الأمثل في العراق، رغم امتلاك البلاد احتياطيات ضخمة من هذا المورد الحيوي، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير مورد مالي بديل أو مكمل عن الريع النفطي التقليدي. تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع الغاز الطبيعي في العراق، والكشف عن أبرز العوائق البنيوية والمؤسساتية التي تعرقل الاستغلال الأمثل له، وفي مقدمتها ضعف البنية التحتية الفنية والتكنولوجية، وغياب الأطر القانونية والتشريعية المحفزة للاستثمار، فضلاً عن عدم استقرار السياسات الاقتصادية العامة. كما تسعى الدراسة إلى بيان العلاقة بين حجم إنتاج الغاز الطبيعي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل ما إذا كان لهذا الإنتاج أثر فعلي في تحسين الميزان التجاري من خلال تقليل الاستيراد أو زيادة التصدير. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات كمية موثوقة صادرة عن البنك المركزي العراقي ومصادر رسمية أخرى. وتم تحليل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (إنتاج الغاز، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري) باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المقارن على مدى أكثر من عقد. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية واضحة بين إنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم تزايد الإنتاج، وإن كان ببطء، في دعم الناتج الكلي للاقتصاد. إلا أن الدراسة لاحظت ضعف انعكاس هذا الإنتاج على الميزان التجاري، والذي بقي يعاني من اختلالات مستمرة بسبب الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية والمنتجات الصناعية ذات الصلة، وهو ما يؤشر إلى محدودية قدرة الغاز على تعويض الفجوة التجارية في ظل غياب سياسات تصديرية فعّالة.وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة قطاع الغاز الطبيعي في العراق ضمن رؤية اقتصادية طويلة الأمد، ترتكز على تطوير البنية التحتية، وتنشيط البيئة الاستثمارية، وتحقيق التكامل بين السياسات المالية والطاقة، من أجل تحويل الغاز إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي. كما أوصت بضرورة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة، وتوسيع مساهمة القطاعات غير النفطية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

١. المقدمة:

يُعَدّ الغاز الطبيعي من أهم الموارد الاقتصادية في العالم، لما له من دور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الطاقة، ودعم القطاعات الصناعية والاقتصادية. فهو ليس فقط مصدرًا رئيسيًا للطاقة النظيفة، بل أيضًا مادة أولية أساسية في العديد من الصناعات البتروكيماوية، مما يجعله عنصرًا استراتيجيًا في سياسات التنمية الاقتصادية للدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة منه. وفي العراق، يتمتع قطاع الغاز الطبيعي بإمكانات ضخمة نظرًا لوفرة الاحتياطات المكتشفة، حيث يحتل العراق مرتبة متقدمة عالميًا من حيث حجم احتياطيات الغاز، إلا أن استغلاله لا يزال محدودًا مقارنة بالإمكانات المتاحة، حيث يتم حرق كميات كبيرة منه سنويًا بسبب ضعف البنية التحتية، وقلة الاستثمارات، وعدم وجود خطط واضحة لاستغلال هذا المورد الحيوي بالشكل الأمثل.

على الرغم من أن العراق يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط في تحقيق إيراداته المالية، إلا أن تنامي التحديات الاقتصادية والمالية يدفع إلى ضرورة البحث عن بدائل مستدامة يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط الخام. ومن هذا المنطلق، يمثل استثمار الغاز الطبيعي فرصة مهمة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، من خلال توظيفه في توليد الكهرباء، ودعم الصناعات المحلية، وتقليل الحاجة إلى استيراد المشتقات النفطية، فضلًا عن تعزيز قدرة العراق التنافسية في الأسواق العالمية كمصدر رئيسي للطاقة. كما أن الاستفادة الفعالة من الغاز الطبيعي يمكن أن تسهم في تحسين البيئة من خلال تقليل الانبعاثات الضارة الناجمة عن حرق الغاز، وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاعتماد على مصادر طاقة أنظف وأقل ضررًا.

إلا أن استثمار الغاز الطبيعي في العراق يواجه تحديات عديدة، من أبرزها غياب السياسات الفعالة للاستثمار، وتأخر تنفيذ المشاريع المتعلقة بتطوير البنية

التحتية، وضعف التشريعات الداعمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل الجيوسياسية والاقتصادية على قدرة العراق في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارده الغازية، مما يستدعي البحث عن حلول فعالة من خلال سياسات حكومية داعمة، وتحفيز القطاع الخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. بناءً على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع استثمار الغاز الطبيعي في العراق، وتحليل العوامل المؤثرة على هذا القطاع، واستعراض التحديات التي تعرقل استغلاله الأمثل، بالإضافة إلى تقديم مقترحات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستثمار في الغاز الطبيعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يسعى البحث إلى إبراز أهمية وضع سياسات متكاملة لاستثمار الغاز، تشمل تحسين البنية التحتية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتحفيز الاستثمارات، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من هذا المورد الاستراتيجي لصالح الاقتصاد العراقي على المدى البعيد.

منهجية البحث

مشكلة البحث

على الرغم من امتلاك العراق احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، إلا أن نسبة كبيرة منه يتم إحراقها بدلًا من استثمارها، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية وبيئية كبيرة. كما تعاني البلاد من ضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمارات الفعالة في قطاع الغاز، مما يعرقل الاستفادة المثلى من هذا المورد الحيوي. وعليه، تتمثل مشكلة البحث فيما هي العوامل التي تعيق استثمار الغاز الطبيعي في العراق، وما مدى أهمية تطوير هذا القطاع لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟

أهداف البحث

١. تحليل أهمية استثمار الغاز الطبيعي في العراق من الناحية الاقتصادية والبيئية.

٢. دراسة واقع قطاع الغاز الطبيعي في العراق من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستثمارات.

٣. تحديد أبرز المعوقات التي تواجه الاستثمار في قطاع الغاز، سواء كانت اقتصادية، سياسية، تشريعية، أو تقنية.

٤. اقتراح سياسات وحلول عملية لتعزيز استثمار الغاز الطبيعي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ارتباط استثمار الغاز الطبيعي بالتنمية المستدامة في العراق، إذ يمكن أن يساهم في:

١. تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

٢. توفير مصدر طاقة مستدام ورخيص للصناعات المحلية.

٣. خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية الصناعية.

٤. الحد من التلوث البيئي الناتج عن حرق الغاز.

فرضية البحث

١. هناك علاقة إيجابية بين تطوير قطاع الغاز الطبيعي وتحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

٢. ضعف البنية التحتية والتشريعات غير الملائمة من بين أهم المعوقات التي تعرقل الاستثمار في قطاع الغاز.

٣. تبنّي سياسات حكومية داعمة للاستثمار يمكن أن يساهم في تحسين استغلال الغاز الطبيعي

٢.الفصل الأول: الإطار النظري الغاز الطبيعي

ماهيه الغاز الطبيعي

أصبح الغاز الطبيعي منافسًا رئيسيًا لمصادر الطاقة الأخرى مثل النفط والفحم، حيث يتزايد الطلب عليه كمصدر للطاقة النظيفة. يُستخدم في العديد من الصناعات ويتميز بخصائص اقتصادية وبيئية مهمة. يتكون الغاز الطبيعي من مزيج من المواد الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، وهو عديم اللون، ذو رائحة خفيفة، وقابل للاشتعال. يُعد اليوم موردًا أساسيًا نظرًا لتعدد الغازات الداخلة في تركيبه، مثل الميثان، الإيثان، البروبان، والبيوتان. كما يُعتبر بديلًا أنظف للنفط (عبد الرضا، ٢٠١١، ص ١٧٠-١٧٢).

- **تعريف الغاز الطبيعي**

الغاز الطبيعي بأنه الغاز المصاحب الذي يوجد تحت ظروف مكمنية، إما مذابًا في سائل هيدروكربوني أو في قبة غازية فوق النفط وملامسًا للنفط الخام. كما يُشير المصطلح إلى مجموعة من الغازات الطبيعية المذابة في النفط الخام داخل المكامن النفطية بسبب الضغط المكمني. وعند استخراج النفط من باطن الأرض إلى السطح، تنفصل عنه تلك الغازات. يحتوي برميل النفط الخام عادةً على كمية مصاحبة من الغازات، قد تصل إلى ١٣٠ قدمًا مكعبًا لكل برميل، وأحيانًا تصل إلى ١٣٧ قدمًا مكعبًا لكل برميل (العبادي والركابي، ٢٠٢٣، ص ١٠٣٠).

- **أنواع الغاز الطبيعي**

يمكن تصنيف الغاز الطبيعي إلى عدة أنواع رئيسية، ومن أهمها: (السعدي، ٢٠٢١، ص ٣٦٣).

١. الغاز المصاحب: وهذا النوع من الغاز يتواجد في الحقول المنتجة للنفط، حيث يوجد مذابا أو متصلاً به، وغالبا يعتبر هذا النوع المصدر الرئيسي لإنتاج الغاز ويتوقف انتاج الغاز على معدل النفط الخام فكلما زادت الكمية المنتجة من النفط الخام زاد انتاج الغاز الطبيعي.

٢. الغازالحر: ويقصدد به هو الغاز الذي يكون على شكل حر في حقول خاصة به، ويشمل على نوعين من غاز الحقول وغاز القبب.

٣. الغاز الصخري: يتواجد هذا النوع من الغاز في داخل انواع معينة من الصخور، مثل الصخور الازدوار،

ويحتاج هذا النوع من الغاز لاستخراجه إلى تقنيات معقدة وحديثة.

- **خصائص الغاز الطبيعي (عبد الله، ٢٠٠٣، ١٥٥-١٥٦)**

١. يعتبر الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الأحفورية قليلة التلوث للبيئة نظراً، لانخفاض كمية الكاربون التي يطلقها في الجو، مقارنة مع بقية مصادر الطاقة الأحفورية، كالنفط والفحم. حيث لا تتجاوز كمية الكاربون التي يطلقها الغاز الطبيعي عن (٠,٦٣) طن من الكاربون عند اشتعال ما يعادل طناً من النفط الخام، في حين أن الفحم يطلق (١,٠٥) طن من الكاربون عند اشتعال ما يعادل طناً من النفط الخام، فيُطلق بحدود (٠,٨٢) طن من الكاربون عند اشتعال طن واحد منه، وبذلك يصبح من مصادر الطاقة قليلة التلوث.

٢. إن استخدام الغاز الطبيعي بعد استخراجه لا يحتاج إلى عمليات صناعية معقدة، مثل النفط الخام الذي يحتاج إلى تحويله إلى منتجات مكررة، وهذه المنتجات تتطلب عمليات صناعية معقدة.

٣. يُعتبر الغاز الطبيعي أكثر كفاءة من النفط والفحم في بعض الاستعمالات، مثل توليد الطاقة الكهربائية لاستخدامه في الدورة المركبة، والتي تؤدي إلى رفع كفاءة التوليد بما يزيد على ثلث الكفاءة المتولدة عن استخدام الفحم أو النفط، وهذا ينعكس على انخفاض كلفة الوحدة المنتجة من الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي.

٤. يعتبر الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الرخيصة، وهذا ما ينعكس على إمكانية استخدامه في الكثير من الصناعات التي تشكل الطاقة نسبة عالية من تكاليف إنشائها أو إقامتها، كصناعة الحديد والصلب.

٥. إمكانية تحويله إلى حالة سائلة، وبالتالي يسهّل من عملية نقله، وهذا ما ينعكس بصورة إيجابية على التجارة الأولية للغاز الطبيعي، ففي الوقت الذي يوفر فيه إيرادات للدول

٦. المصدّرة له، فإنه يوفر مصدراً رخيصاً للطاقة للدول المستوردة.

- **استخدامات الغاز الطبيعي (حسوني ،٢٠١٦)**

١. يستخدم الغاز الطبيعي لإنتاج العديد من المنتجات البتروكيميائية والكحولات.

٢. يدخل في صناعة الألياف الصناعية التركيبية كمادة أولية.

٣. يُستخدم في صناعة الأسمدة الآزوتية، نظراً لإمكانية استخدام الغاز في إنتاج الأمونيا التي تُعتبر المادة الأساسية الإنتاج تلك الأسمدة.

٤. يمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للصناعات الثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الإسمنت والطابوق، حيث يعمل على تحقيق وفورات اقتصادية، كونه مصدر رخيص للطاقة.

٥. يُستخدم الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، حيث يُعتبر المصدر الأمثل في توليد الطاقة الكهربائية من بين مصادر الطاقة الأحفورية، نظراً لكفاءته وانخفاض الانبعاثات الناجمة عن حرقه، مما يجعله صديقاً للبيئة.

٦. إمكانية استخدامه في الصناعات النفطية، حيث يمكن إعادة حقنه في الآبار النفطية لزيادة كمية النفط الخام، فضلاً عن إمكانية استخدامه في مصافي التكرير

٣.الفصل الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا اقتصاديًا يُستخدم لتقدير القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة. يُحسب من خلال قياس قيمة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، والتصنيع، والخدمات. يهدف هذا المؤشر إلى تقديم رؤية شاملة لحجم الاقتصاد وتطوره، ويُعتبر أحد المعايير الأساسية لقياس التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاهية الاجتماعية (كاليميريس وآخرون، ٢٠٢٠)

- **تعريف الناتج المحلي الإجمالي**

أ- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة من السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة لسوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة. (عبد الرحمن، عريقات ،٢٠٠٤، ص٧٠)

ب- ويعرفه آخرون بأنه " كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة واحدة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الاجانب " (الوادي وآخرون، ٣٨ :٢٠١٣)

ت- بأنه "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون خلال فترة زمنية، عادةً ما تكون سنة". الزيادة هدف رئيسي يستلزم زيادة نصيب الفرد من الناتج، وهو ما يعني غالبًا ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع (العيسى، ٦٢ :٢٠٢١).

- **أنواع الناتج المحلي الإجمالي**

ينقسم الناتج المحلي الإجمالي إلى أربع مكونات رئيسية تغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية (Diao et al., 2023).

١. **الاستهلاك الشخصي** هو الأموال التي ينفقها الناس على السلع والخدمات لسد احتياجاتهم.

٢. **الاستثمار الخاص**، وهو الأموال التي تنفقها الشركات والأفراد لتوسيع عملياتها وشراء العقارات.

٣. **الإنفاق الحكومي**، وهو الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة والخدمات العامة

٤. **الصادرات والواردات:** وهي قيمة السلع والخدمات المصدرة والمستوردة يعكس هذا النوع طبيعة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويساهم في القوى والقضايا المؤثرة على الاقتصاد

- **أهمية الناتج المحلي**

يُعد حساب الناتج المحلي الإجمالي أداة أساسية لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث يوفر رؤية شاملة للقوة المالية ومستوى الإنتاج. يساعد هذا المؤشر في تحليل قضايا اقتصادية مثل الفقر، البطالة، التضخم، والتوزيع العادل للثروة. كما يساهم في تحديد القطاعات المزدهرة وتلك التي تحتاج إلى تنمية. يُستخدم أيضًا لمقارنة النمو الاقتصادي عبر السنوات وتقييم مدى التقدم. بذلك، يسهم الناتج المحلي الإجمالي في دعم التنمية المستدامة واتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة (Stjepanovic et al., 2022).

- **قياس الناتج المحلي الإجمالي**

ويتم قياس الناتج المحلي الاجمالي وفق الطرق التالية (خليل، ١٩٩٤):

١. طريقة الانفاق: تستند هذه الطريقة في حساب الناتج المحلي من خلال حساب مجموع الأنفاق على السلع والخدمات، حيثإنن السلع المنتجة أما أن تكون سلع استهلاكية أو سلع استثمارية، حيث يقسم الانفاق الكلي الى انواع الانفاق الذي تقوم به قطاعات الاقتصاد (الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام والانفاق الاستثماري من قبل القطاع التجاري وصافي الانفاق للقطاع الاجنبي

٢. طريقة القيمة المضافة: وتشمل جميع ما يضيفه كل قطاع في العملية الانتاجية للسلع المنتجة.

٣. طريقة الدخول الموزعة: يتم حساب الناتج المحلي من خلال جمع الدخول الموزعة على عوامل الانتاج كافة، على أن يؤخذ في نظر الاعتبار عدم احتساب أي دخل أكثر من مرة.

- **موشرات الناتج المحلي الإجمالي**

هناك عدة مؤشرات هامة للناتج اهمها ما يأتي (ابدجمان، ٤٥٣ :١٩٩٩):

١. معدل النمو الاقتصادي: وهو الزيادة الفعلية السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وعادةً يعرض بصيغة نسبة مئوية

٢. الاهمية النسبية لبنية الناتج: يبين هذا المؤشر مدى المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

٣. الاستقرار النقدي: يربط هذا المؤشر بين تطور وسائل الدفع المعروفة من جانب وتطور جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد من جانب اخر، إذ يستمد هذا المؤشر من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو (التحليل النقودي)، فإذا كان الاستقرار النقدي أكبر من واحد دل ذلك على وجود ضغوط ضخمية، اما إذا كان أصغر من واحد دل على وجود اتجاهات انكماشية ، اما إذا كان يساوي واحد فإن ذلك يدل على وجود استقرار اقتصادي .

٤. معدل النمو المركب لقطاعات الانتاج: ويمثل معدل النمو لكل قطاع اقتصادي يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

٥. معدل النمو المركب لقطاعات الانتاج: ويمثل معدل النمو لكل قطاع اقتصادي يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

٤.الفصل الثالث

مفهوم الميزان التجاري: على أنه الفارق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة. فإذا تجاوزت الصادرات الواردات، يكون الميزان التجاري إيجابيًا، مما يدل على استقرار الاقتصاد. أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، فإن الميزان التجاري يصبح سلبيًا، مما يشير إلى ضعف القدرة التصديرية للدولة (زيارة ودعدوش، ٢٠١٩، ص ٣٣٥).

- **مكونات الميزان التجاري (العامري، ٢٠٠١:٢٣٦)**

١. الميزان التجاري السلعي: ويسمى ميزان التجارة المنظورة ويشمل كافة السلع والخدمات المنظورة بين (الصادرات الواردات) التي تعبر الحدود

٢. **الميزان التجاري الخدمي**: ويطلق عليها الميزان التجارة الغير المنظورة ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين ودخول العمل وعوائد رأس المال)

- **وظائف الميزان التجاري (عجيمة ،٢٠٠٢، ٧٤)**

١. يقدم بيانات هامة عند ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم

٢. يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.

٣. يوضح كمية الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية

٤. يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة خلال الفترة الزمنية التي تكون عادةً سنه.

- **أهمية الميزان التجاري**

تكمن أهمية الميزان التجاري بما يأتي (دعاس وبودراجي، ٢٠٢٢: ٢٣)

أ- يعكس الميزان التجاري أهم العلاقات التجارية والاقتصادية للدولة

ب- يمثل الميزان التجاري مؤشراً لدرجة التطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادرات التجارية

ت- يعد المعيار الأساسي المعبر عن وضعية التجارة الخارجية للدولة

ث- يعد أهم جزء في الميزان المدفوعات وخاصة ما يتعلق بال السلع والخدمات مصدرة أو مستوردة

ج- يظهر رصيد الميزان التجاري الوضع الاقتصادي للدولة

٥.الفصل الرابع

تحليل العلاقة بين الإنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق

إنتاج الغاز الطبيعي في العراق يشكل فرصة كبيرة لتعزيز الاقتصاد، لكنه لا يزال غير مستغل بالشكل الأمثل. رغم امتلاك العراق احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، إلا أن جزءًا كبيرًا منه يُحرق بسبب ضعف البنية التحتية اللازمة لاستخراجه ومعالجته. هذا الواقع يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن استثمار الغاز يمكن أن يضيف قيمة اقتصادية كبيرة من خلال استخدامه في توليد الكهرباء، ودعم القطاعات الصناعية، وتقليل الاعتماد على استيراد الوقود. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري، فإن استيراد العراق للغاز من الخارج يسبب عجزًا تجاريًا ويؤثر على الاستقرار المالي، بينما يمكن لاستغلال الغاز المحلي أن يحسن الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات وزيادة الصادرات إذا تم تطوير قطاع الغاز بشكل كافٍ. لذلك، فإن زيادة الاستثمار في هذا المجال ستنعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وتقوية الميزان التجاري العراقي. كما في الجدول الاتاتي

جدول رقم (١) تطور انتاج الغاز الطبيعي في العراق وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢

ألسنه	الإنتاج الغاز الطبيعي (متر مكعب)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الميزان التجاري (مليون دينار)
٢٠١٠	14814,038	132687028.6	٩٣١٦٧٦

٢٠١١	16341,167	142700217.0	38221722
٢٠١٢	18137,678	162587533.1	43440502
٢٠١٣	18798,901	174990175.0	33620211
٢٠١٤	19716,334	178951406.9	32603424
٢٠١٥	22060,687	183616252.1	4842621
٢٠١٦	11513,500	208932109.7	9082290
٢٠١٧	11729,649	205130066.9	24734408
٢٠١٨	12718,781	210532887.2	48992544
٢٠١٩	13528,978	222141229.7	28183294

٢٠٢٠	11579,935	195402549.5	-١٥٦١٤٢٢
٢٠٢١	28984,408	198496540.5	46524700
٢٠٢٢	28984,408	212408657.3	31080750

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة.

تحليل النتائج :

العلاقة بين إنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق (٢٠١٠-٢٠٢٢)

تشير البيانات إلى وجود علاقة طردية بين إنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من (١٤,٨١٤) مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ إلى نحو (٢٨,٩٨٤) مليار متر مكعب خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وتزامن ذلك مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (١٣٢.٧) تريليون دينار إلى (٢١٢.٤) تريليون دينار، مما يعكس مساهمة قطاع الغاز في دعم النشاط الاقتصادي الكلي.

وتفسر هذه العلاقة اقتصادياً بأن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي تؤدي إلى توفير مصدر محلي للطاقة منخفض الكلفة، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة تشغيل محطات توليد الكهرباء، وتقليل الانقطاعات الكهربائية، فضلاً عن دعم العديد من الصناعات التي تعتمد على الطاقة، وهو ما ينعكس إيجاباً على زيادة حجم الإنتاج المحلي والقيمة المضافة، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن التوسع في استثمار الغاز الطبيعي يسهم في تخفيض الاعتماد على استيراد الوقود والغاز من الخارج، مما يقلل من استنزاف الموارد المالية ويوجه جزءاً أكبر من الإيرادات نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي ويرفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وتظهر البيانات وجود تذبذب في إنتاج الغاز خلال بعض السنوات، ولاسيما عام ٢٠١٦، إذ انخفض الإنتاج إلى (١١,٥١٣) مليار متر مكعب، في حين استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع. ويمكن تفسير ذلك بأن الناتج المحلي الإجمالي العراقي يعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط الخام والإيرادات النفطية، فضلاً عن مساهمة قطاعات اقتصادية أخرى، الأمر

الذي جعل أثر تراجع إنتاج الغاز محدوداً نسبياً خلال تلك الفترة.

وبالرغم من امتلاك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، إلا أن استمرار حرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب، وضعف البنية التحتية الخاصة بعمليات المعالجة والنقل والخزن، أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من هذا المورد، وبالتالي عدم انعكاس إمكاناته الحقيقية على الناتج المحلي الإجمالي بالشكل الذي يتناسب مع حجم الاحتياطيات المتوافرة. وعليه، يمكن نستنتج إن العلاقة بين إنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية، إذ إن زيادة إنتاج الغاز واستثماره بكفاءة تؤدي إلى رفع مستويات النشاط الاقتصادي، وتعزيز القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، إلا أن قوة هذه العلاقة ما زالت محدودة بسبب التحديات التي تواجه قطاع الغاز في العراق، وفي مقدمتها ضعف البنية التحتية، واستمرار حرق الغاز المصاحب، وتأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يحول دون تحويل هذا المورد إلى محرك رئيس للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

العلاقة بين إنتاج الغاز الطبيعي والميزان التجاري:

توجد علاقة طردية بين إنتاج الغاز الطبيعي والميزان التجاري في العراق، إذ إن زيادة إنتاج الغاز المحلي تؤدي إلى تخفيض الاعتماد على استيراد الغاز والوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء، مما يسهم في تقليل المدفوعات إلى الخارج وتحسين رصيد الميزان التجاري. كما أن تطوير قطاع الغاز ورفع كفاءة استثماره يتيح مستقبلاً إمكانية تصدير الفوائض الغازية أو المنتجات البتروكيمياوية المرتبطة به، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وتعزيز الفائض التجاري. السبب يعود إلى ارتفع إنتاج الغاز المحلي انخفضت الواردات المرتبطة بالطاقة، ومع إمكانية التصدير مستقبلاً ترتفع الصادرات، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري

الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية واضحة بين إنتاج الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي، إذ أسهمت الزيادة التدريجية في الإنتاج في دعم النشاط الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد العراقي.

٢. يمتلك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، إلا أن جزءاً مهماً منها لا يزال غير مستثمر بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى خسارة موارد اقتصادية يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

٣. يعد استمرار حرق الغاز المصاحب وضعف منشآت المعالجة والنقل من أبرز التحديات التي تحد من مساهمة قطاع الغاز في دعم الاقتصاد الوطني.

٤. يسهم التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي في تقليل الحاجة إلى استيراد الغاز والوقود، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الميزان التجاري ويحد من تسرب العملة الأجنبية إلى الخارج.

٥. ما زالت مساهمة قطاع الغاز في تحسين الميزان التجاري دون المستوى المأمول بسبب محدودية البنية التحتية وضعف القدرات التصديرية وعدم اكتمال مشاريع استثمار الغاز

التوصيات

١. الإسراع في تنفيذ مشاريع استثمار الغاز المصاحب والحد من عمليات حرقه، بما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد الغازية المتاحة.

٢. تطوير البنية التحتية الخاصة بقطاع الغاز، ولا سيما منشآت المعالجة والخزن وشبكات النقل، لرفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل.

٣. توفير بيئة تشريعية واستثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع الغاز الطبيعي وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

٤. توجيه إنتاج الغاز المحلي لتلبية احتياجات محطات الكهرباء والصناعات المحلية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحسين الميزان التجاري.

٥. تبني استراتيجية طويلة الأجل لتطوير صناعة الغاز والبتروكيمياويات، بما يتيح للعراق التحول تدريجياً من مستورد للغاز إلى مصدر له، وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

قائمة المصادر

اولاً: باللغة العربية

١. عجيمة، محمود عبد العزيز،2003، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، ط٢، الدار الجامعية، للنشر، مصر.

٢. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي الجزئي، دار النشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، عمان، الأردن

٣. دعاس، مختار وأبو دراجي، يوسف،٢٠٢٢، أثرٍ سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر ١٩٨٠-٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،الوادي.

٤. نبيل جعفر عبد الرضا ,اقتصاد النفط ,دار إحياء التراث العربي, بيروت , ٢٠١١.

٥. حسين عبد الله أي:٢٠٠٣، مستقبل النفط العراقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص١٥٥-١٥٦

٦. الوادي، محمود حسين العيساوي، كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ٢٠١٣

٧. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،١٩٩٩

٨. السعدي, عبير مرتضى حميد, ٢٠٢١, مستقبل الغاز الطبيعي في العراق, مجلة أهل البيت, المجلد الأول, العدد ٢٧

٩. العامري، محمد علي إبراهيم، ٢٠٠١، الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي ووسعر الصرف الأجنبي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١، العدد ١

١٠. العيسى، عبد الكريم جابر، قراءات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢١.

١١. سامي خليل. ١٩٩٤. نظرية الاقتصاد الكلي والنظريات الأساسية. الكويت: وكالة الأهرام للتوزيع.

١٢. زيارة، رحيم حسوني ودعدوش، علي عبد الكاظم،٢٠١٩، تاثير أسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة العلوم والاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٥، العدد ١١٤

١٣. العبادي، سناء عباس زيارة، والركابي، حامد سفيح،٢٠٢٣، الاستثمار الغاز المصاحب وفاق تنميته في محافظة ذي قار، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد ٨.

١٤. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة.

١٥. د. رحيم حسوني زيارة، نغم عبد الحسين محمد: الآفاق المستقبلية لصناعة الغاز الطبيعي في العراق الفرصة الاستثمارية المتاحة، مجلة الكون للعلوم والاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ٩٤، المجلد ٢٢، ٢٠١٦، ص ٤١٠-٤١١

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1.stepanovic, S.,Tomic, D.,& Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.Skare, M.,2022. A new database on Green GDP,1970–2019 : a framework for assessing the green economy economy. Oeconomia Copernicana.icm.edu.pl

٢. Kalimeris, p., Bithas, k., Richardson, C., & Nijkamp, P., 2020. Hidden linkages between resources and economy: A “Beyond-GDP” approach using alternative welfare indicators. Ecological.academia .edu

3.Diao, X., Pauw, K., Raouf, M., Siddig, K., & Thurlow, J., 2023. Sudan's agrifood System: Structure and Drivere of transportation. google .com